بيان صحافي: لا هاي، في 18 كانون الأول / ديسمبر ٢٠٢٥

تشجب رئاسة جمعية الدول الأطراف العقوبات الإضافية التي فرضتها الولايات المتحدة على مسؤولين منتخبين في المحكمة الجنائية الدولية

تعرب رئاسة جمعية الدول الأطراف عن قلقها البالغ إزاء العقوبات الإضافية التي أعلنت عنها حكومة الولايات المتحدة بحق قاضيين من قضاة غرفة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية. وتُعّد هذه التدابير، بالإضافة إلى الإجراءات السابقة التي استهدفت تسعة مسؤولين منتخبين في المحكمة، محاولات مؤسفة لعرقلة المحكمة وموظفيها في ممارسة مهامهم القضائية المستقلة بما يتوافق تماماً مع نظام روما الأساسي.

ويؤدي تصعيد الإدارة الأمريكية في استخدام العقوبات ضد المسؤولين المنتخبين في المحكمة إلى تقويض استقلالية المحكمة ونزاهة نظام روما الأساسي. ويُشكّل هذا النوع من الإجراءات خطر إعاقة التحقيقات الجارية وإضعاف الجهود العالمية الرامية إلى ضمان المساءلة عن الجرائم الأكثر خطورة التي تهم المجتمع الدولي بأسره. ولا تهدد العقوبات المفروضة على المسؤولين المنتخبين في المحكمة نزاهة نظام روما الأساسي فحسب، بل تهدد أيضاً جهوده الرامية إلى تحقيق العدالة لضحايا أخطر الجرائم التي عرفتها البشرية.

وإننا نؤكد مجدداً تضامننا مع المحكمة ومسؤوليها وجميع الذين يساهمون في إنجاز ولايتها القضائية. ونُشيد بالدول الأطراف والجهات المعنية في نظام روما الأساسي لالتزامها الثابت بدعم مبادئ العدالة الدولية ولاتحادها في الدفاع عن المحكمة ومسؤوليها المنتخبين وموظفيها والمتعاونين معها. ومن خلال التزامنا المشترك بسيادة القانون، بإمكاننا ضمان ألا يعلوَ أحد على المساءلة.

وتُشكّل جمعية الدول الأطراف هيئة الإشراف الإداري والهيئة التشريعية للمحكمة الجنائيّة الدوليّة. وهي تتألف من ممثلي الدول التي قامت بالتصديق على نظام روما الأساسي أو الانضمام إليه.

لمزيد من المعلومات حول جمعية الدول الأعضاء، يرجى المراسلة على العنوان التالي: asp@icc-cpi.int